

مرسوم رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤
بالتصديق على اتفاق بشأن أنشطة التعاون الدبلوماسي
بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الفرنسية

أمير دولة قطر ،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الأول من شهر ربيع الأول عام ١٤٣٥ هجرية ،
الموافق للثاني من شهر يناير عام ٢٠١٤ ميلادية ،
وعلى اقتراح وزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاق بشأن أنشطة التعاون الدبلوماسي بين حكومة دولة قطر
وحكومة الجمهورية الفرنسية ، الموقع بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٣/٦/٢٠١٣ ، المرفق
نصه بهذا المرسوم ، وتكون له قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٨ / ٧ / ١٤٣٥ هـ

الموافق : ٧ / ٥ / ٢٠١٤ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**اتفاق
بشأن أنشطة التعاون الدبلوماسي
ببيسن
حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الفرنسية**

إن حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الفرنسية،
المشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفان"،

أخذا بالاعتبار اتفاق التعاون الثقافي والتقني الموقع في باريس في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٧
بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الفرنسية؛

وأخذا بالاعتبار الاتفاق التقني للتعاون العسكري الموقع في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٨ بين حكومة دولة
قطر وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن سبل التعاون في مجال الدفاع؛

واستنادا إلى الصلات الوثيقة التي تربط البلدين؛

ورغبة منهما في تطوير وتعزيز التعاون الفعال بين البلدين القائم على مبدأ المصالح المشتركة؛

وإذ يتشاطران ذات العزم على العمل على المسعد العالمي من أجل تحقيق السلام والأمن
والاستقرار، والتنمية والازدهار الاقتصادي؛

ورغبة منهما في توسيع نطاق التعاون بينهما ليشمل المجال الدبلوماسي.

ولذا يذكران بالتزامتهما بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المؤرخة في ١٨ أبريل ١٩٦١

واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية المؤرخة في ٢٤ أبريل ١٩٦٣؛

اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى

يعتزم الطرفان تشجيع التعاون بينهما في المجال الدبلوماسي من أجل تدعيم علاقتهما الثنائية وتطويرها، وتعزيز التشاور والتنسيق بينهما بشأن الملفات السوسية الإقليمية والدولية والرهانات العالمية.

المادة ٢ - حلقات التدارس المشتركة

يتفق الطرفان على تنظيم حلقات تدارس مشتركة بانتظام تتناول الإشكاليات التي تحظى باهتمام مشترك.

يجوز أن يشارك خبراء من القطاع العام أو الخاص، وباحثون وممثلون عن المنظمات غير الحكومية في حلقات التدارس هذه، إذا اقتضت الحاجة وبناء على اقتراح من أحد الطرفين شريطة موافقة الطرف الآخر.

المادة ٣ - المشاورات الثنائية

يتفق الطرفان على إجراء مشاورات ثنائية بشأن بعض جوانب علاقتهما الثنائية وبشأن موضوعات إقليمية أو دولية يعتقد الطرفان أنه من الجدير تنسيق تحليلاتهما وأنشطتهما فيما يخصها.

المادة ٤ - الموارد الثنائي بشأن التنمية

يتفق الطرفان على أنه من المفيد إجراء عمليات تشاور ثنائية بانتظام على المستوى الملائم بشأن إشكالية التنمية.

يلتزم الطرفان بالمسعى إلى تحديد المسارات الكفيلة بتحقيق تعاون عميق في هذا المجال، ولا سيما من خلال إشراك وكالتيهما التنفيذية الرئيسيتين في عملية التأمل هذه، أي صندوق قطر للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية.

تكون هذه المشاورات، التي قد تجري من خلال حلقات تدارس أو ورشات عمل، مقترحة أمام مشاركة الخبراء من القطاع العام أو الخاص والباحثين والمنظمات غير الحكومية بناء على اقتراح أي من الطرفين شريطة موافقة الطرف الآخر.

المادة ٥ - تدريب الموظفين الدبلوماسيين

يتفق الطرفان على تعزيز علاقتهما في مجال تدريب الموظفين الدبلوماسيين. يلتزم وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية بتنظيم برامج استقبال في فرنسا كل سنة لمتدربين قطريين من خريجي أحدث دفعة من المعهد الدبلوماسي القطري. ويلتزم الطرف الفرنسي بتسهيل التحاق الدبلوماسيين القطريين ببرامج التدريب القصيرة الأجل التي تنظمها المدرسة الوطنية للإدارة. يلتزم الطرف الفرنسي بتشجيع ودعم تعليم الموظفين الدبلوماسيين القطريين اللغة الفرنسية تعليماً ابتدائياً أو متقدماً. يلتزم الطرف القطري بتشجيع ودعم تعليم الموظفين الدبلوماسيين الفرنسيين اللغة العربية تعليماً ابتدائياً أو متقدماً.

المادة ٦ - تبادل الدبلوماسيين

يتفق كلا الطرفين على دراسة إمكانية تيسير استقبال الطرف الآخر دبلوماسيين في بعض مناصباته الدبلوماسية، ومن ضمنها الممثلات المتعددة الأطراف، وأيضاً في وزارته للشؤون الخارجية، من أجل ممارسة مهامهم فيها.

المادة ٧ - التعاون في مجال المحفوظات العامة والدبلوماسية

يتفق الطرفان على تطوير التعاون بينهما في مجال المحفوظات العامة والدبلوماسية، مع الامتثال التام لمبدأ المعاملة بالمثل واحترام كل منهما تشريعاته الوطنية. يقدم كل طرف المساعدة لموظفي وزارة الشؤون الخارجية والباحثين المعتمدين التابعين للطرف الآخر بغية تيسير عمليات البحث التي يجريها في محفوظاته العامة والدبلوماسية.

المادة ٨ - الترتيبات المالية

تسأل التزامات الطرفين بما يراعي الاعتمادات الموجودة تحت تصرف كل إدارة لتسيير شؤونها الجارية وضمن حدود هذه الاعتمادات.

المادة ٩ - التنفيذ

يجوز توقيع بروتوكولات إضافية تفصل سبل تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

المادة ١٠ - تسوية الخلافات بالتفاوض

يسوي الطرفان أي خلاف فيما يخص تفسير هذا الاتفاق أو تنفيذه من خلال التفاوض بينهما.

المادة ١١ - دخول الاتفاق حيز التنفيذ ومدته ونقذه

يخطر كل من الطرفين الطرف الآخر بإتمام الإجراءات الدستورية المطلوبة من جهته لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ويصبح الاتفاق ساري المفعول في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي يوم تسلم الإخطار الثاني.

يبرم هذا الاتفاق لمدة أربع سنوات. ويجدد من خلال اتفاق بين الطرفين.

يجوز لكل طرف نقض هذا الاتفاق متى شاء مع إعطاء مهلة سنة وإبلاغ الطرف الآخر بها خطياً، على ألا يمس ذلك ببرامج التدريب الجارية التنفيذ.

حرر في الدوحة، في ٢٠١٣/٠٣/٠٣م من تمسختين باللغتين العربية والفرنسية، وللصين نص الحجية.

.....

.....

عن

حكومة الجمهورية الفرنسية

عن

حكومة دولة قطر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ACCORD

**RELATIF A DES ACTIONS DE
COOPERATION DIPLOMATIQUE
ENTRE
LE GOUVERNEMENT
DE L'ÉTAT DU QATAR
ET
LE GOUVERNEMENT
DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE**

**Le Gouvernement de l'Etat du Qatar et le Gouvernement de la République française,
Ci-après dénommés les Parties,**

Considérant l'Accord de coopération culturelle et technique signé le 22 octobre 1977 entre le Gouvernement de l'État de Qatar et le Gouvernement de la République française;

Considérant l'accord technique de coopération militaire signé le 24 octobre 1998 entre le Gouvernement de l'État de Qatar et le Gouvernement de la République française concernant les modalités de coopération en matière de défense;

Se fondant sur les liens étroits entre leurs deux pays ;

Désireux de développer et de promouvoir une coopération efficace entre les deux pays fondée sur le principe des intérêts communs ;

Partageant la même volonté d'œuvrer dans le monde en faveur de la paix, de la sécurité et de la stabilité, du développement et de la prospérité économique ;

Souhaitant étendre leur coopération dans le domaine diplomatique.

Rappelant leurs engagements au titre de la Convention de Vienne du 18 avril 1961 sur les relations diplomatiques et de la Convention de Vienne du 24 avril 1963 sur les relations consulaires ;

Sont convenus de ce qui suit :

Article Premier

Les Parties décident d'encourager leur coopération dans le domaine diplomatique pour contribuer à soutenir et à développer leur relation bilatérale et renforcer leur concertation et leur coordination sur les dossiers politiques régionaux, internationaux et les enjeux globaux.

Article 2 - Séminaires conjoints

Les Parties conviennent d'organiser régulièrement des séminaires conjoints portant sur des problématiques d'intérêt commun.

Ces séminaires peuvent associer en tant que de besoin, sur proposition de l'une des Parties et sous réserve de l'accord de l'autre Partie, des experts publics ou privés, des chercheurs et des représentants d'organisations non gouvernementales.

Article 3 - Consultations bilatérales

Les Parties conviennent de tenir des consultations bilatérales sur certains aspects de leurs relations bilatérales ainsi que sur des sujets régionaux ou internationaux sur lesquels elles estiment avoir un intérêt à coordonner leurs analyses et leurs actions.

Article 4 - Dialogue bilatéral sur le développement

Les Parties conviennent de l'intérêt de mener régulièrement des concertations bilatérales au niveau adapté sur la problématique du développement. Les Parties s'engagent à rechercher les pistes d'une coopération approfondie dans ce domaine en associant notamment à cette réflexion leurs principaux opérateurs, le Fonds qatarien pour le développement et l'Agence Française de Développement.

Ces consultations, qui peuvent prendre la forme de séminaires ou d'ateliers de travail sont ouvertes à la participation d'experts publics ou privés, de chercheurs et d'organisations non gouvernementales sur proposition de chacune des Parties et sous réserve de l'accord de l'autre Partie.

Article 5 - Formation des personnels diplomatiques

Les Parties conviennent de renforcer les relations dans le domaine de la formation des personnels diplomatiques.

Le ministère des affaires étrangères de la République française s'engage à organiser chaque année l'accueil en France de stagiaires qatariens issus de la dernière promotion de l'institut diplomatique qatarien.

La partie française s'engage à favoriser l'accès de diplomates qatariens aux formations courtes organisées par l'Ecole Nationale d'Administration.

La partie française s'engage à encourager et soutenir l'initiation ou la formation des personnels diplomatiques qatariens à la langue française.
La partie qatarienne s'engage à encourager et soutenir l'initiation ou la formation des personnels diplomatiques français à la langue arabe.

Article 6 - Echanges de diplomates

Chacune des parties convient d'étudier la possibilité de faciliter l'accueil par l'autre partie de ses diplomates dans certaines de ses représentations diplomatiques, y compris multilatérales, ainsi qu'au sein de son Ministère des Affaires Etrangères afin d'y exercer ses fonctions.

Article 7 - Coopération en matière d'archives publiques et diplomatiques

Les Parties conviennent de développer leur coopération dans le domaine des archives publiques et diplomatiques, en toute réciprocité et dans le respect de leurs législations nationales respectives.

Chaque Partie prête assistance aux employés du Ministère des affaires étrangères ainsi qu'aux chercheurs accrédités de l'autre Partie pour faciliter leurs recherches dans ses archives publiques et diplomatiques.

Article 8 - Dispositions financières

Les obligations des parties sont financées dans le respect et la limite des crédits dont chaque administration dispose pour son fonctionnement courant.

Article 9 - Mise en œuvre

Les dispositions prévues par le présent accord pourront faire l'objet de protocoles additionnels détaillant les modalités de leur mise en œuvre.

Article 10 - Règlement à l'amiable des différends

Tout différend relatif à l'interprétation ou à l'exécution du présent accord est réglé par la négociation entre les parties.

Article 11 - Entrée en vigueur, durée et dénonciation

Chacune des Parties notifie à l'autre l'accomplissement des procédures constitutionnelles requises en ce qui la concerne pour l'entrée en vigueur du présent Accord, qui prend effet le premier jour du deuxième mois suivant le jour de réception de la seconde notification.

Le présent accord est conclu pour une durée de 4 ans. Il est renouvelé par accord des deux parties.

Le présent accord peut être dénoncé par l'une des parties à tout moment avec un préavis de un an notifié par écrit à l'autre partie et sans préjudice des programmes de formation en cours d'exécution.

Fait à Doha, le 22/06/2013, en deux exemplaires, chacun en langues arabe et française, les deux textes faisant également foi.

.....
Pour le Gouvernement
de l'Etat du Qatar

.....
Pour le Gouvernement
de la République française